

الراشد من ومن سبهم باحسان رضي الله عنهم اجمعين
ومرارة الاحاديث على ملك مهابت اجدها
بين مشروط وجوب طاعة وطاعة الامر وسببه والحمد لله
المخالفة اذا وجد الشرط بائنها بيان ما لا يصلح ما يعارض
الاحق بالطاعة عند التواجم بالنهي اذ لو صار في مصف طاعة
بعض الامراء وسان رسد الامر وطائف من له امره من
الحدوث الاول ان سبب الوجوب صفة الاسلام كما هو
جلى من قول النبي صلى الله عليه وسلم على المرء المسلم السمع
والطاعة وان من شرط الوجوب ان يوافق طاعة قال
صلى الله عليه وسلم فاد الامر بعصية فلا سمع ولا طاعة
وفي الثاني شرط بان وهو ان يوافق المرء بما لا يستطع لا
نطق الله لسان الاوسعها وفي الثالث الحد من التلح من
المخالفة مع الشرطين والمسبة كما هلته خلاف الاسلام

بسم

وفي المراجع بان اهل التامر وان طاعة وهو ذو الشريعة
طاملان او ما صاحبه عند حسني فان راسه ربيبه وليس
ذلك مانع وفي الخامس بان وجوب الطاعة في
العصر واليسر والمستنظ والمله والامر وليس من منها
مانع وفي السادس بان من يوجب اولها فهو الاحق بالطاعة
حتى ان الامر للضرب عنقه وان اصروا وقال السانع
قوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا فان علمتم
ما حملوا وعلتم ما حملتم صار فانه عن سائله مصص
الطاعة لمن يطلب حقه ومنع حق الناس وفي الثامن
قوله صلى الله عليه وسلم يودون الحق الذي علمهم ويسألون
الله الذي لم صار فانه مصص الطاعة لدى امره وامور
سنة وفي التاسع بان رسد الامان وكبر شأنها ولا
يلج في العسر عز ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم

Copyright © King Saud University